

**RECOGNITION OF THE AUTHORITY DERIVED FROM THE MILITARY COUP
BETWEEN INTERNATIONAL NORMS AND THE EFFECTIVE INTERACTION
BETWEEN STATES**

Malak QAID¹

Researcher, Morocco

Abstract

This research talks about the definition of the military coup as a legal concept on the one hand and as a phenomenon that has become a fait accompli in much of the world on the other hand. In addition, it addresses the consideration of military coups from a western perspective and how to deal with them according to the events in the State. As well as its relations with the Western States, and its classification within the international community.

Key words: The Military Coup, International Conventions, Realism, Africa.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.5>

¹  malak.qaid@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-3644-4389>

الاعتراف بالسلطة المتأتية من الانقلاب العسكري بين الأعراف الدولية وما جرى عليه من التعامل الفعلي بين الدول

ملاك قائد

الباحثة، المغرب

الملخص

يتحدث هذا البحث حول تعريف الانقلاب العسكري كمفهوم قانوني من جهة وكظاهرة أصبحت تتحول إلى أمر واقع في جل دول العالم. إضافة إلى أنه يتطرق إلى النظر إلى الانقلابات العسكرية من وجهة النظر الغربية وكيفية التعامل معها حسب الأحداث الواقعة في الدولة. وكذلك حسب علاقاتها مع دول الغرب، وتصنيفها داخل المجتمع الدولي. **الكلمات المفتاحية:** الانقلاب العسكري، الاتفاقيات الدولية، المدرسة الواقعية، أفريقيا.

المقدمة

تعتبر العلاقات بين الدول هي شكل من أشكال إدارة المجتمع الدولي، حيث إنه يظهر من الوهلة الأولى من مصطلح "الدولية" يعني أن العلاقات يجب أن تكون فقط بين شخصين دوليين دون اعتبار للأشخاص الداخلية. وتبعاً للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يمنع التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة تأكيداً على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إلا أن العلاقات الداخلية تدخل في صلب العلاقات الدولية إذا ما كانت تمس حياة الشعوب وحقوقهم، وهو ما يحصل عادة أثناء الاعتداءات الخارجية والحروب والانقلابات العسكرية.

فالانقلابات العسكرية تعتبر ظاهرياً شكلاً سريعاً للوصول إلى السلطة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك. حيث هناك انقلابات عسكرية تم التخطيط لها لسنوات عدة لكي تنجح. وحتى مع الدعم الخارجي فالانقلابات العسكرية تحتاج للتخطيط العميق للوصول للنتيجة المرغوبة.

على مر تاريخ العلاقات الدولية، فإن الانقلابات العسكرية the Military Coupe هي غير شرعية إلا أن البعض يراها مشروعاً في ظل ما تواجهه الدولة من مشاكل والتي يعتبر حينها الحل الوحيد لهذه المشكلة. وبالرغم من هذا فإن القوانين الدولية اختلفت في مفهوم الانقلاب العسكري. كذلك التعامل مع الانقلابات العسكرية يختلف من دولة إلى أخرى حسب الدولة، وهو ما سنراه في هذا البحث.

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة إثراء البحث العلمي في هذا الجانب، خصوصاً أن هذا الموضوع من النادر تناوله، إما لمنع البحث فيه في البلدان لحساسيته وخصوصاً إن كانت السلطة قد وصلت بانقلاب عسكري أو لقلّة المصادر.

لذلك يمكن تلخيص إشكالية هذا البحث حول إلى أي مدى يمكن وصف الاختلاف في التعامل الدولي مع الانقلابات العسكرية على مر التاريخ، وفي الوقت الحاضر، ومدى تعاقب الأوجه السياسية على المناصب بما يغير من شكل هذا التعامل.

وتم الاعتماد في هذا البحث على عدد من المناهج، منها:

1. المنهج القانوني: حيث سيتم التركيز على عدد من المواثيق الدولية التي ذكرت الانقلاب العسكري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
2. المنهج التحليلي: حيث سيتم تحليل بعض الانقلابات العسكرية التي حصلت وطريقة التعامل مع النماذج المذكورة أدناه من خلال ذكر أمثلة حية.
3. المنهج المقارن: حيث سيتم المقارنة بين مجموعة من النماذج وكيف تم التعامل مع كل نموذج على حدة.
4. المنهج الوصفي: سيتم استخدام هذا المنهج لوصف أدق التفاصيل التي أدت إلى النتائج الحالية. وعليه سيتم تناول مفهوم الانقلاب العسكري في المواثيق الدولية أولاً، ثم تناول مجموعة من الأمثلة على ذلك ثانياً.

أولاً: مفهوم الانقلاب العسكري لدى فقهاء القانون الدولي

منذ نشأة الدول انقسمت الأنظمة إلى شقين عسكري ومدني. حيث إن النظام المدني هو ما يختص بشؤون الدولة الداخلية والخارجية في حالة السلم، والتي تركز في إبرام الاتفاقيات الدولية، حضور المؤتمرات، التمثيل الدبلوماسي، إلخ. أما النظام العسكري فوجد ليحامي النظام المدني المكون للأنظمة السياسية الموجودة للبلاد والذي تمثله وزارة الدفاع في أغلب دول العالم. وعليه فإن التكوين الخاضع له أفراد النظام المدني يختلف كل الاختلاف عن النظام العسكري. فكما أنه في حالة الطوارئ يتولى الجهاز العسكري حماية الدولة إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينجح في إدارة الدولة، ولنا في الدول العربية خير مثال. كذلك الأمر بالنسبة للمكون المدني فلا يمكنه الفهم في الإدارة العسكرية. وعليه نخرج بنتيجة ضرورة الفصل بين هذين المكونين لضمان استقرار الدولة.

إلا أن طبيعة عمل الجيوش تشير إلى ضرورة السرعة في العمل، وبسبب ضعف تجربة بعض الدول وضعف مؤسسات الدولة الأخرى برز دور المؤسسة العسكرية وأصبحت تتدخل في إدارة حكم البلاد بطرق عديدة، وأهمها الانقلاب العسكري كطريق يتبعه الجيش للوصول إلى السلطة وممارستها. (خرص، 2013 - 2014) خصوصاً أن ميدان الحرب لا مكان فيه للتهاون أو للرتابة الموجودة في الجانب المدني. لذلك نجد أن مصطلح "العسكرية" ارتبط دائماً بال "الانقلاب" حال حدوثه. ولذلك يجب قبل كل ذلك البحث في معنى الانقلاب لتتضح الصورة أكثر.

غالباً ما يخلط القارئ ما بين مصطلح الانقلاب والثورة، فالثورة والانقلاب يعتبران وجهان لعملة واحدة. وهو ما يختلف تمام الاختلاف عن الانقلاب العسكري. حيث إن نفس التسمية تطلق على التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم التي تسمى عادة "ثورة" باللغة العربية والتي يقصد بها أي تمرد أو عصيان شعبي من خارج النظام ضد حاكم، أي يكون تحرك شعبي. أما ال "انقلاب" فقد يعني أمراً قريباً من التجديد الثوري، أو التحول الثوري بالعربية أيضاً، ليقال انقلاب فكري وسياسي وثقافي ... إلخ (بشارة، 2016).

كذلك هناك من عرفه ب تلك العملية العسكرية السريعة والدقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه، أو من يختاره هذا ويعينه لقيادة الدولة، أو أنه مسار مدروس وخطير يتم من خلاله تحييد قوى الجيش ووسائل الإكراه السياسي الأخرى، كما يتم فرض حالة من السلبية على القوى السياسية وفي تعريف آخر أنه الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي، بما يمكن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة. (حماد، 2016)

أما الفقهاء الغربيين فقد كان لتعريفهم مدئ آخر حيث تنوعت في وصف أدق تفاصيل الانقلاب العسكري ف "رابابورت" على سبيل المثال يرى بأن الانقلاب العسكري هو حركة مفاجئة خادعة، وعنيفة وغير شرعية وتحتاج إلى مهارة عالية من جانب القائمين عليها من العسكريين هدفها تغيير الحكومة القائمة. وهو ما اتفق عليه "هرزي وايتز" في تعريف الانقلاب العسكري حيث قال بأنه محاولة منظمة تنظيماً دقيقاً من طرف العسكريين هدفها قلب نظام الحكم المدني، ويؤكد هرزي أن هذه المحاولات رغم مظهرها العسكري إلا أن مضمونها وهدفها سياسي وهو قلب نظام الحكم. أيضا يرى "روز مري أوكان" أن الانقلاب العسكري هو إستراتيجية خاصة للعسكريين، هدفها الإطاحة بنظام الحكم القائم وجوهرها الهجوم المفاجئ على الحكومة القائمة، وبالتالي يمكن القول أن الانقلاب هو تحرك العسكريين للإستيلاء على السلطة بغية تحقيق طموحات وأطماع ذاتية بغية الاستفادة من كرسي الحكم، وذلك باستخدام ذرائع مختلفة ومتعددة (خرص، 2013 - 2014).

كل ما سبق يجعلنا نستنتج أن الانقلاب العسكري هو حركة مباغته من طرف الجيش في الدولة حيث تكون بصفة سرية من أجل تغيير الوضع القائم ظاهرياً بينما السبب الحقيقي هو الرغبة في الوصول إلى سدة الحكم والسيطرة التامة على كل أجهزة الدولة بجميع الوسائل والتي غالباً ما تكون عن طريق إنزال الجيش إلى شوارع الدولة لضمان السيطرة الكلية، أيضاً عن طريق اقتلاع جذور النظام القديم مع ضمان عدم العودة إلى النظام القديم.

ثانياً: مفهوم الانقلاب في المواثيق والاتفاقيات الدولية

إنه من المتعارف عليه أن المواثيق الدولية سواء الدولية أو الإقليمية، وجدت لكي تفرض النظام على الدول الأعضاء تحت لواء تلك المنظمة، وبالتالي فإنه عند مخالفة دولة لأحد قوانين الميثاق أو المعاهدة المنظمة فإنه يجب اتخاذ إجراءات عقابية في حقه والتي تختلف بين التحذير، قطع العلاقات الدبلوماسية، وقد تصل إلى تعليق عضوية الدولة العضو كما حصل مع سوريا في جامعة الدول العربية. إلا أن هذا ليس ما يحدث دائماً والتاريخ خير مثال على ذلك. فعند البحث في المواثيق الدولية لم تتحدث عن مفهوم الانقلابات العسكرية بشكل مباشر كما في تعريف فقهاء القانون الذين تم ذكرهم آنفاً. بل تم ذكر بعض الصفات التي يمكن تطبيقها بشكل واسع وفضفاض سواء على الانقلابات والثورات.

وبالنظر إلى قواعد القانون الدولي - والتي كانت على عكس تعريفات الفقهاء السابق ذكرهم - فإن الحديث على الانقلابات بشكل صريح لم يكن وارداً في المواثيق والقوانين الدولية بل كان الحديث عن أشكال الانقلابات، فميثاق الأمم المتحدة أكد دائماً على حق تقرير المصير، التأكيد على حقوق الانسان - إذا ما تم الأخذ في الحسبان أن كل هاته الحقوق تنتهك غالباً عند حدوث الانقلابات - كذلك ركز على مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أن التحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها أصبحت الشماعة التي يتعلق بها الانقلابيون لتبرير فعلتهم. إلا أن عدم التنصيص على مصطلح الانقلاب العسكري بشكل مباشر في ميثاق الأمم المتحدة ولد مشكلة في المجتمع الدولي، حيث لا يوجد لدى المنظمة المنظم لها

أغلب دول العالم تعريف موحد في ميثاقها حول الانقلابات العسكرية لكي يكون كسند قانوني يمكن الاستناد عليه في مثل هذه المواقف، إلا أن عدم ذكره في ميثاق الأمم المتحدة لا يعني بأن الانقلاب هو شكل مشروع من أشكال الوصول إلى السلطة. حيث إن ما إن يقوم انقلاب في دولة معينة إلا ويصدر مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قرارات تدين فيها الانقلاب، وما حصل في ميانمار خير دليل، حيث أصدرت الجمعية العامة بياناً تدين فيه بشدة الانقلاب في ميانمار، وانتهاك حقوق الإنسان واحتجاز الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أون سان سو كي وغيرهم من مسؤولي الحكومة (المتحدة، 2021).

فمعاهدة "الرابطة والاتحاد الدائم" لسنة 1826 بين دول أمريكا الشمالية والجنوبية نصت على أن "التغيير الناتج في شكل الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تعليق الدولة العضو". من المنظمات أيضاً دول الكومنولث والذي لم يشر إلى الانقلابات بشكل صريح ولا إلى إمكانية تطبيق عقوبة على الدولة التي تقوم بالانقلاب. حيث اكتفى الإعلان بالتأكيد على مبدأ احترام الديمقراطية والعملية الديمقراطية، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان وكذلك حقوق المرأة (APPLICABLE, 1991). كذلك وافقت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على إجراء التشاور في حالة حدوث أي حوادث تؤدي إلى الانقطاع المفاجئ أو غير النظامي في بلد عضو (الراوي، 2019).

أما المنظمات العربية فلم تختلف كثيراً عن نظيراتها الغربية. حيث ذكرت هي الأخرى مظاهر الانقلاب بشكل غير مباشر، وهو ما يمكن ملاحظته في ميثاق الاتحاد الأفريقي، حيث تم التركيز على سياسة رفض الإفلات من العقوبة ومنع الأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية (المادة الرابعة الفقرة 15 ميثاق الاتحاد الأفريقي، 2001)، وأيضاً، أدان وبشدة التغييرات غير الدستورية للحكومات (المادة الرابعة الفقرة 16 من ميثاق الاتحاد الأفريقي).

ثالثاً: تعامل المجتمع الدولي مع نماذج مختلفة للانقلابات العسكرية

تعتبر قارة أفريقيا مرتعاً للانقلابات العسكرية وذلك منذ القرن الماضي وخصوصاً بعد الاستعمار الذي طال الدول الأفريقية. حيث وصلت إلى بعض الدول أن يكون أكثر من انقلاب عسكري في أقل من عام. وأصبح وجود العسكر في سدة الحكم أمراً طبيعياً في شكله لا في مضمونه. فالعديد من الدول تحكّمها خلفيات عسكرية، بل إن حتى من ضمن الثورات التي قامت الثورة المصرية، وكانت من ضمن الأسباب هو رغبة الرئيس السابق محمد حسني مبارك توريث السلطة لابنه جمال مبارك والذي يعتبر شخصية مدنية وهو من المستحيلات في جمهورية مصر العربية. وهو ما كان حيث تمت الإطاحة بالرئيس محمد حسني مبارك وتسلم المجلس العسكري زمام البلاد لتأتي بعدها انتخابات في مصر ويتم تنصيب الرئيس محمد مرسي رئيساً منتخباً على مصر.

إن ما جاء بعد ذلك هو محل النقاش الدائر إلى يومنا هذا. فهناك من يرى أن ما حصل في يوليو 2013 هو تصحيح لمسار الثورة وهو ما حصل بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي في ذلك الوقت. أما فريق آخر فيعتبر أن ما حصل هو انقلاب عسكري على السلطة الشرعية المنتخبة في مصر.

فتتلخص الأحداث عندما تسلم وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي – الرئيس الحالي – في يوليو 2013 السلطة من الرئيس محمد مرسي في ذلك الوقت. حيث وببندة بسيطة فهذه أول مرة يحكم مصر شخصية ذو خلفية مدنية منذ إعلان مصر جمهورية. فعندما تولى محمد مرسي الحكم. كان موقفه من العدوان الإسرائيلي على غزة واضحاً حيث

قامت مصر باستدعاء السفير الإسرائيلي في القاهرة للتعبير عن رفضها للعدوان (مرسي يجدد احتجاج بلاده على الهجوم الإسرائيلي على غزة BBC NEWS عربي، 2012)، وكذلك استدعاء السفير المصري من تل أبيب. إضافة إلى ذلك، طلب اجتماع عاجل لوزراء جامعة الدول العربية من أجل بحث العدوان الإسرائيلي على غزة. لذلك ففي نظر المؤسسة العسكرية في مصر كان مرسي يهدد مصالحهم التي دأبوا على بنائها مع إسرائيل منذ 1979، وكذلك مصالحتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم أي دولة من الدول الحدودية لإسرائيل، والتي ترى أيضاً خطراً في بقاء الرئيس مرسي على سدة الحكم. أما بالنسبة للأمم المتحدة فقد قال الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت بان كي مون إن التدخل العسكري في شؤون أي دولة هو مبعث للقلق، أما ألمانيا اعتبرته فشلاً كبيراً للديموقراطية، أما فرنسا فقالت بأنها تأمل بأن يتم الإعداد للانتخابات في ظل احترام السلم الأهلي والتعددية والحريات الفردية. أما الدول العربية فقد رحبت بتولي الرئيس عدلي منصور وهنأته بتوليته السلطة وهم المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية، دون ذكر لأي انقلاب، حيث كان الدعم للرئيس عدلي منصور في إطار تصحيح مسار الثورة في ذلك الوقت (متوفر، تباين ردود الفعل دولياً إزاء التطورات في مصر، 2013).

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلقد دق عندها ناقوس الخطر، باعتبار مكانة مصر في أفريقيا وبالنسبة لعلاقتها بإسرائيل فهي تعتبر دولة ذات ثقل إقليمي بالنسبة للولايات المتحدة، ذلك أن مصالحها في المنطقة سيتم تهديدها وبقوة. لذلك عندما قام الانقلاب في مصر يوم 3 يوليو لم تصدر الولايات المتحدة الأمريكية أي بياناً حول الوضع إلا يوم 8 يوليو. ومن المعروف أن أمريكا تعتبر من السباقين لإصدار بيانات صارمة في مثل هذا الوضع. حيث لا يمكنها أن تشيد بما حصل فهي بهذه الحالة ستكون بمنظر الدول المساندة للانقلابات وهو ما سيخل بميزان العلاقات الدولية باعتبارها من أقوى دول العالم، ذلك أن من ضمن خطط الانقلابيين في جميع أنحاء العالم هو ضمان مصالح الدولة مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان حماية هذه الأخيرة لهم وضمان بقائهم على كرسي الحكم. وكذلك لو ساندت الانقلاب ستنتهك قانون المساعدات الخارجية الأمريكية التي من المفروض قطعها في حالة قيام انقلاب عسكري في أي دولة وستظهر بمظهر الدولة التي تكون ضد الديموقراطية وضد حقوق الإنسان. وإذا رفضته فتخسر حليفها العسكري الذي يلعب دوراً مهماً في أمن إسرائيل في المنطقة وستسمح لدول أخرى مثل روسيا والصين بالتواجد مكانها.

فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية - وحفاظاً على مصالحها - إلا أن تترث وتعطي المؤسسة العسكرية المصرية فرصة لإثبات استجابتها لمطالب الشعب المصري، وعندما أصدرت بياناً كان ضبابياً غير مفهوم، فلقد رفضت وصف الوضع في مصر كانقلاب. فلم يكن من السلطات المصرية إلا أن قامت بتعيين عدلي منصور كرئيس مؤقت، ليستقبل الفريق السيسي فيما بعد من منصبه العسكري ويتقدم للانتخابات بصفته المدنية ويصبح رئيساً لمصر. وبالتالي، لم يتم قطع المساعدات الأمريكية عن مصر باعتبارها حليفاً رئيسياً في المنطقة لحماية مصالح أمريكا وإسرائيل. أما بالنسبة للمنظمات الإقليمية التي تعتبر مصر عضواً فيها، كالاتحاد الإفريقي، فلقد قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد بتعليق عضوية مصر بسبب "انتزاع السلطة بشكل غير دستوري" حسب بيان رسمي للسيد آدموري كمبودزي في أديس أبابا (YOUTUBE، 2022). وتم بعد سنة واحدة إنهاء تجميد عضوية مصر بالاتحاد الإفريقي.

وعلى الجانب الآخر من العالم فلقد كانت دولة ميانمار - المعروفة ببورما - والواقعة جنوب شرق آسيا تشهد أحداثاً سياسية مشابهة لما يحصل في أفريقيا. حيث واجهت انقلاباً عسكرياً في فبراير 2021، نتج على إثره إزاحة الرئيس وبين

مينت ومستشارته أون سان سوكي ذات الخلفية المدنية وتم وضعهما تحت الإقامة الجبرية. وحصل على إثرها العديد من الاعتقالات السياسية التي نتج عنها عمليات اختفاء قسرية للعديد من المواطنين.

وبالطبع فإن واقع العلاقات الدولية وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة ما زال مرتبطاً بعلاقات دول العالم مع الدول الرأسمالية أو الشيوعية، والتي تمثلها هنا بكين وموسكو من جهة وواشنطن من جهة أخرى. حيث يرى إنزي هان -الأستاذ المساعد في جامعة هونغ كونغ والذي يدرس علاقة الصين مع ميانمار- إن الصين هي الخاسر الأكبر من هذا الانقلاب، لأن العلاقات العامة التي قامت بها لتحسين صورتها على مدى السنوات الخمس الماضية بالعمل مع الرابطة الوطنية للديمقراطية قد ذهبت سدى. (متوفر، 2021). وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح بالأحداث الحاصلة في بورما حيث قدم الرئيس الأمريكي جو بايدن خطاباً شديداً للهجة بخصوص الأحداث في ميانمار ووصفه بشكل مباشر بالانقلاب العسكري، وطالب بالإفراج الفوري عن الرئيس وين مينت ومستشارته أونغ سان سوكي وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي. في خطوة منها لمنع النفوذ الصيني من انتهاز الفرصة وفرض سيطرته على ميانمار كما حصل مع روسيا في سوريا. عندما قام الانقلاب في ميانمار لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة الراضية لهذا الوضع، بل ثار العالم بأسره ضده. وقامت كل من أمريكا واليابان وأستراليا بالتوقيع على بيان يدين سلطات الجيش المنقلب في ميانمار. أما السيد أنطونيو غوتيريش إنه يشعر بصدمة عميقة ويخشى أن يصبح من الصعب بشكل متزايد مواجهة قبضة الجيش على السلطة (متوفر، الأمين العام يؤكد الحاجة إلى استجابة دولية "عاجلة" بشأن الوضع في ميانمار، 2021)، وهو عكس موقف روسيا والصين اللتين لم تنضموا إلى المنتقدين.

لكن يبقى موقف الولايات المتحدة الأمريكية جديراً بالدراسة حيث أن ما قامت به مع مصر اختلف بـ 180 درجة عن موقفها في ميانمار. فمنذ الساعات الأولى للانقلاب كان موقف الولايات المتحدة واضحاً حيث أشار الرئيس جو بايدن في بيان رسمي رفض اعتقال رئيس الدولة وين مينت والمستشارة أونغ سان سوكي وتم اعتباره اعتداءً على الديمقراطية وسيادة القانون. تم أيضاً فرض عقوبات على قادة الانقلاب في ميانمار، وذلك عن طريق تجميد الأصول البورمية في الولايات المتحدة، ومنعهم من الوصول إلى المليار دولار الخاصة بميانمار في الولايات المتحدة، إضافة إلى فرض ضوابط تصديرية لميانمار. كذلك، تم التشديد على رفض التعرض لحقوق المتظاهرين في بورما وإخبارهم بأن أصواتهم مسموعة وأن العام كله يشاهد. وأشار إلى أن الولايات المتحدة على استعداد لتطبيق عقوبات إضافية وسوف تعمل مع شركائها الدوليين لينضموا إليها في هذه الجهود ضد الانقلاب العسكري في ميانمار (Reuters, 2021).

السبب في الاختلاف بين الوضعين يتلخص في جملة بسيطة "مصالح الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تتحكم في مواقفها السياسية". إلا أن هذا الموقف قد وضع أمريكا في موقف حرج بأنها مواقفها هي مواقف مرسله وليست مبنية على أحداث وحقائق. فالجهتين اللتين قامتتا بالانقلاب في كل من مصر وبورما هما من خلفية عسكرية. والمفروض أن المبادئ الديمقراطية التي تدافع عنها الولايات المتحدة لا تتغير ولا تتجزأ بتغير الرؤساء. فبينما ميانمار مفروض عليها هذا الكم الهائل من العقوبات، لم يتم تطبيق أي منها على مصر أو حتى على السودان. أما بالنسبة للمصالح الاستراتيجية فالولايات المتحدة اليوم باتخاذها مواقف مختلفة لنفس الفعل في دولتين مختلفتين ترسل رسالة واضحة أن مصالحها في الشرق الأوسط أهم من مصالحها في ميانمار، هذا باعتبار أنها لن تترك الطريق للصين لتكرس مكانتها في المنطقة. وهو ما

يعكس أيضاً موقف الأمم المتحدة التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين أعضاءً دائمين ومستعدين لاستخدام الحق الفيتو في مواجهة أي قرارات تصدر ضد مصالحهم.

كل هذا يجعلنا نستخلص امراً كنا قد درسناه خطأ في العلاقات الدولية هو انتهاء المدرسة الواقعية من المجتمع الدولي، فاليوم نحن لا نرى إلا مبادئ المدرسة الواقعية تعمل وبقوة بناء على مبدأ المصلحة ثم المصلحة.

NOT APPLICABLE .(1991) .*The Harare Commonwealth Declaration Zimbabwe*

تم الاسترداد من <https://thecommonwealth.org/harare-declaration-1991>

Reuters. (2021, 2 10). *Biden announces Myanmar sanctions after coup*. Retrieved from

[www.youtube.com: https://www.youtube.com/watch?v=Q16w4JthFik](https://www.youtube.com/watch?v=Q16w4JthFik)

الأمم المتحدة. (2021). *بيان الجمعية العامة رقم A/75/L/85/REV.1*

المادة الرابعة الفقرة 15 ميثاق الاتحاد الأفريقي. (2001). تم الاسترداد من موقع الاتحاد الأفريقي:

<https://au.int/ar/constitutive-act>

المادة الرابعة الفقرة 16 من ميثاق الاتحاد الأفريقي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع الاتحاد الأفريقي:

<https://au.int/ar/constitutive-act>

بدرية الراوي. (2019, 07 12). *الانقلابات السياسية في الموثيق الدولية*. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات:

<https://eipss->

[eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%82%d9%84%d8%a7%d8%a8%d8](https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%82%d9%84%d8%a7%d8%a8%d8)

[%a7%d8%aa-](https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%ab%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/)

[%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-](https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%ab%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/)

[%d9%81%d9%8a-](https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%ab%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/)

[%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%ab%d9%8a%d9%82-](https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%ab%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/)

[%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/](https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/)

د.زين الدين حماد. (25 مايو، 2016). *كيف تصنع انقلاباً عسكرياً ناجحاً*. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات

السياسية والاستراتيجية:

[https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-](https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D9%8B.pdf)

[%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-](https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D9%8B.pdf)

[%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-](https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D9%8B.pdf)

[%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-](https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D9%8B.pdf)

[%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D9%8B.pdf](https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D9%8B.pdf)

عزمي بشارة. (2016). *الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية*. مجلة سياسات عربية، 7-29.

غنية بوخرص. (2013 - 2014). *الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978 - 2010*. تم

الاسترداد من

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13203/1/BOUKHARS_GHANIA.pdf:

<http://biblio.univ->

[alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13203/1/BOUKHARS_GHANIA.pdf](http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13203/1/BOUKHARS_GHANIA.pdf)

غير متوفر. (4 يوليو، 2013). *تباين ردود الفعل دولياً إزاء التطورات في مصر*. تم الاسترداد من موقع BBC عربي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130704_egypt_developments_reactions

غير متوفر. (24، 2021). *أتلانتيك: الصين هي الخاسر الأكبر من الانقلاب العسكري في ميانمار*. تم الاسترداد من موقع

الجزيرة الإلكترونية

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/24/%D8%A2%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86>

غير متوفر. (30 سبتمبر، 2021). *الأمين العام يؤكد الحاجة إلى استجابة دولية "عاجلة" بشأن الوضع في ميانمار*. تم

الاسترداد من الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة:

<https://news.un.org/ar/story/2021/09/1084262>

قناة BBC عربي على YOUTUBE. (23، 07، 2022). *مجلس السلم والأمن الأفريقي يعلق عضوية مصر*.

(المحاور، https://www.youtube.com/watch?v=EXzf_IYcyvs)

(15، 11، 2012). *مرسي يجدد احتجاج بلاده على الهجوم الإسرائيلي على غزة* BBC NEWS عربي.

(المحاور، <https://www.youtube.com/watch?v=DQtk-4dImgg>)